الأمم المتحدة

A/71/749–S/2017/42

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
18 January 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون
البندان ٣١ و ٣٩ من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة
ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بشأن الرسالة المؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة، التي عُممت بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/71/627-S/2016/986).

وتجدر الإشارة إلى أن أذربيجان تتبع ممارسة تتمثل في إساءة استغلال كل فرصة تتاح لها لتوجيه ادعاءات لا سند لها لأرمينيا ولتضليل المجتمع الدولي. وتمثّل الرسالة الموجّهة من أذربيجان دليلا صارخا على محاولاتها الرامية إلى تبرير حصارها المستمر وعدوانها المتجدد وعدائها المتواصل إزاء أرمينيا وناغورنو – كاراباخ.

وتستند مساهمة أرمينيا في التقرير السنوي للأمين العام المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“ (A/71/91) إلى وقائع ثابتة. فلسنوات عديدة، ظلت ردود حكومة أرمينيا على هذا الموضوع تُعرَض بصيغ متشابهة أو متطابقة باستمرار، مما يبيّن حقيقة استمرار تركيا وأذربيجان في اتباع سياسة تتمثل في فرض تدابير قسرية انفرادية على أرمينيا. وفي حين أن الدوافع التي حركّت ردّ فعل أذربيجان الحالي على مساهمة أرمينيا السالفة الذكر في تقرير الأمين العام

250117 200117 17-00803 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

غير واضحة، فإن مجرد أن تقرر أذربيجان، بعد سنوات من التحدي، أن تبرر أخيرا ممارساتها غير القانونية مثير للسخرية، على أقل تقدير. ويفتقر ردّ أذربيجان للمصداقية والتزاهة. فمن جهة، ترفض أذربيجان فرض حصار واتخاذ تدابير قسرية انفرادية، بينما تحاول من جهة أخرى تبرير هذه التدابير أو حتى تبرير وجودها وضرورتها من خلال طرح تصورها للنزاع وتكرار نفس الادعاءات لمدة طويلة. ففي الواقع، تؤكد أذربيجان فرض حصار على أرمينيا وناغورنو - كاراباخ.

وبما أن تلك الرسالة هي الأولى التي توجهها أذربيجان في إطار هذا البند تحديدا، فنحن مضطرون إلى عرض بعض المعلومات الأساسية لتسليط الضوء على هذه المسألة الهامة.

ففرض حصار اقتصادي هو نوع من التدابير القسرية الانفرادية، الذي كثيرا ما يعني اتخاذ إحدى الدول إجراءات اقتصادية لإجبار دولة أخرى على تغيير سياستها. ويقوّض فرض هذه التدابير كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي سيادةَ واستقلال الدول المتضررة، ويعرقل إلى حد كبير التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة والحق في التنمية وحق الشعوب في تقرير المصير. وقد أكد عدد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان السابقة، فضلا عن الإعلانات السياسية التي تكرّر اعتمادها في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية الرئيسية، أن تطبيق تدابير قسرية انفرادية يشكّل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي. ويمكن أن يُعتبَر عملا عدائيا عدوانيا تقوم به الأمة التي تفرض الحصار.

ويمثّل فرض حصار من جانب أذربيجان وتركيا انتهاكا للقانون الدولي ولمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وهو يتعارض مع المبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وعلاوة على ذلك، وبسبب هذا الحصار، تظل أرمينيا، بوصفها بلدا ناميا غير ساحلي، محرومة من حقها في حرية العبور والوصول إلى البحر بموجب الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة التي وضعتها الأمم المتحدة. وهذه التدابير القسرية المفروضة على أرمينيا تؤثر سلبًا على تنفيذ خطتها في مجال التنمية بشكل تام وفعّال، مما يضع عقبات تحول دون تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تعمّدت أذربيجان، في رسالتها مجددا، السعي إلى التملص من مسؤوليتها عن سياسات العدوان والحصار التي تتبعها. وعلاوة على ذلك، قامت بتشويه الحقائق المتعلقة بالنزاع في ناغورنو - كاراباخ وأساءت تفسير قرارات مجلس الأمن الصادرة في عام ١٩٩٣. ففي الواقع، تنتهك أذربيجان تلك القرارات، التي تحث الأطراف المعنية على وقف جميع أعمال القتال والأعمال العدائية بهدف تحقيق وقف دائم لإطلاق النار، وعلى

عدم إعاقة وصول منظمات الإغاثة الدولية إلى السكان المدنيين في المناطق المتضررة، وعلى مواصلة المفاوضات في إطار الولاية المتفق عليها الموكَلَة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك على إجراء اتصالات مباشرة بين هذه الأطراف. وباللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ورفض عدد من المقترحات، بما فيها تلك المتعلقة بتدابير بناء الثقة، تعرقل أذربيجان العديد من الجهود والمبادرات التي أطلقها رؤساء مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي الهيئة الوحيدة المكلّفة بتسوية التراع.

وفي العالم، توجد أمثلة ناجحة على إقامة روابط اقتصادية وعلى بناء الثقة بين أطراف متنازعة. فقد ساعدت التجارة والمشاريع الاقتصادية عبر الحدود على إعادة العلاقات بين الأمم ودوائر الأعمال التجارية والمجتمعات المدنية وساهمت بذلك في حل التراعات. بيد أن سلطات أذربيجان لا تحظر إقامة أية مشاريع وروابط اقتصادية مع كيانات الأعمال والكيانات التجارية الأرمينية فحسب، بل تثني بشدة أيضا على إقامة اتصالات بين الأفراد وعلى التفاعل بين منظمات المجتمع المدني وتذهب إلى حد تجريمها. وعلى أعلى مستوى سياسي، تصرّح أذربيجان علنًا أنها تهدف إلى فرض حصار تام على أرمينيا وناغورنو – كاراباخ، مما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن المذكورة أعلاه. وفيما يلي اقتباس واحد فقط من بين العديد من الأقوال الصادرة عن رئيس أذربيجان الحالي: ”سنواصل عزل أرمينيا عن المشاريع الدولية والإقليمية. وقد بدأت هذه السياسة تؤتي ثمارها، وأذربيجان هي التي تقف وراء الحالة الاقتصادية الصعبة في أرمينيا“. ولم تتوقف أذربيجان عن السعي لثني تركيا عن تطبيع علاقاتها مع أرمينيا. وفي عدد من المناسبات، أعلنت قيادتا البلدين أن تركيا وأذربيجان ”أمة واحدة في دولتين“، وهما يوحّدان جهودهما من أجل تهميش أرمينيا.

وقد أكدت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مجددا أن فرض تدابير اقتصادية انفرادية باعتبارها شكلا من أشكال الضغط السياسي والاقتصادي مضرٌّ بالتنمية المستدامة. فهي تؤدي إلى ارتفاع كبير في تكاليف الاستيراد والتصدير، مما يتسبب في تحمل تكاليف إضافية وفي عدم الاستفادة بشكل تام من إمكانات التجارة والتنمية. كما تعوق هذه التدابير بشدة مسالك العبور وإمكانية التعاون والتكامل الاقتصاديين مع التكتلات التجارية المتعددة الأطراف، وتتسبب في نقص كبير في البنية التحتية.

ولكن لا يمكن للتدابير الاقتصادية الانفرادية أن تحول دون إعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في تقرير المصير، في أي جزء من العالم. ولم تنجح التدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها أذربيجان وتركيا في إجبار شعب أرمينيا وناغورنو – كاراباخ على التخلي عن

تطلعاته المشروعة لينال حريته واستقلاله ويحقق تنميته، ولن نحيد عن هذا الموقف الحازم الذي سيسود في نهاية المطاف.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٣١ و ٣٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) زهراب **مناتساكانيان**

السفير

الممثل الدائم